

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني .

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد اليبرودي ، محمد ارشيدات .

المميز : شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .

وكلاؤها المحامون إبراهيم الجازي وعمر الجازي وشادي الحباري

ولين الجبوسي وسوار سميرات ونشأت حسين السيادة .

المميز ضدهم :

١. عيشة محمد دروبي الخوالدة .
٢. سالم ناصر عواد الخوالدة .
٣. عواد ناصر عواد الخوالدة .
٤. موسى ناصر عواد الخوالدة .
٥. فرحان ناصر عواد الخوالدة .
٦. محمد ناصر عواد الخوالدة .
٧. أحمد ناصر عواد الخوالدة .
٨. حمزة ناصر عواد الخوالدة .
٩. فاطمة ناصر عواد الخوالدة .
١٠. حليلة ناصر عواد الخوالدة .
١١. فوزة ناصر عواد الخوالدة .
١٢. فائزة ناصر عواد الخوالدة .

lawpedia.jo

١٣. مريم ناصر عواد الخوالدة .
١٤. منى ناصر عواد الخوالدة .
١٥. فضية فارس املاوي الخوالدة .
١٦. فائق محمد عواد الخوالدة .
١٧. فايز محمد عواد الخوالدة .
١٨. عمر محمد عواد الخوالدة .
١٩. موفق محمد عواد الخوالدة .
٢٠. عادل محمد عواد الخوالدة .
٢١. عبد الله محمد عواد الخوالدة .
٢٢. زكريا محمد عواد الخوالدة .
٢٣. هدى محمد عواد الخوالدة .
٢٤. أروى محمد عواد الخوالدة .
٢٥. أمل محمد عواد الخوالدة .
٢٦. مهى محمد عواد الخوالدة .
٢٧. مي محمد عواد الخوالدة .
٢٨. فطوم ضيف الله صالح الخوالدة .
٢٩. فاطمة موسى عبد المحسن الإبراهيم .
٣٠. فتحية حمدان قبلان الخوالدة .
٣١. محمد عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٢. نور الدين عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٣. معاذ عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٤. اسمهان عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٥. منى عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٦. ريم عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٧. جهاد عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٨. حسين عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٩. نجاح عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٤٠. بلقيس عبد ربه ضيف الله الخوالدة .

lawpedia.jo

٤١. حنان عبد ربه ضيف الله الخوالدة.
٤٢. صالح ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٣. علي ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٤. حميدة ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٥. صيتة ضيف الله صالح موسى .
٤٦. نوفة ضيف الله صالح موسى .
٤٧. مشخص ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٨. ناصر غصاب خميس العقيد.
٤٩. علي ناصر غصاب العقيد .
٥٠. مستورة ناصر غصاب العقيد .
٥١. عودة فرحان العواد الموسى .
٥٢. علي فرحان عواد الموسى .
٥٣. محمد عواد فرحان موسى .
٥٤. آيات عواد فرحان موسى .
٥٥. آية عواد فرحان موسى .
٥٦. رائدة عواد فرحان موسى .
٥٧. بيان عواد فرحان موسى .
٥٨. روان عواد فرحان موسى .
٥٩. علا عواد فرحان موسى .
٦٠. جميلة فرحان عواد الخوالدة.
٦١. تمام فرحان عواد إبراهيم الخوالدة.
٦٢. خضرة فرحان عواد الخوالدة.
٦٣. نورة فرحان عواد إبراهيم .
٦٤. فضا فرحان عواد الموسى .
٦٥. أمينة فرحان عواد الموسى .
٦٦. أحمد منصور عواد الخوالدة.
٦٧. نايف منصور عواد الخوالدة.
٦٨. عفاف محمد عوض السعيفان .

٦٩. خولة منصور عواد خوالدة .

وكيلهم المحامي عبد الجواد اريسات .

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد في القضية رقم (٢٠١٥/٤٠٥٩) تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق المفرق في القضية رقم (٢٠١٣/١٩٥) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ المتضمن : (إلزام المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بتأدية مبلغ (٢٧٣٢٩,٤٠٠) ديناراً للمدعين يقسم المبلغ بينهم حسب حصصهم في سند التسجيل وحسبما ورد في متن هذا القرار وحسبما ورد في تقرير الخبرة وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة للمدعين والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) من تاريخ إقامة المنشآت في عام (٢٠١١) وحتى السداد التام) وتضمن الجهة المدعى عليها المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعين في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم على المميزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة والوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية ولا تحوله حق إقامة الدعوى.
٢. أخطأت المحكمة بالحكم على المميزة بالمبلغ المحكوم به حيث إن المميزة لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم ولا يستحق المميز ضدهم أي تعويض .
٣. أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء خبرة جديدة حيث جاء تقرير الخبرة معيباً ولم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي في موقع قطعة الأرض موضوع الدعوى .

٤. أخطأت محكمة الاستئناف بإصدارها قرارها المميز باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة قد جاءت فاقدة للأصول التي تبني عليها تقارير الخبرة ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز.

٥. أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة حيث جاء هذا التقرير مخالفاً للواقع والقانون.

٦. أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ

٢٠١٣/٨/١٨ أقام المدعون :

١. عيشة محمد دروبي الخوالدة .
٢. سالم ناصر عواد الخوالدة .
٣. عواد ناصر عواد الخوالدة .
٤. موسى ناصر عواد الخوالدة .
٥. فرحان ناصر عواد الخوالدة .
٦. محمد ناصر عواد الخوالدة .
٧. أحمد ناصر عواد الخوالدة .
٨. حمزة ناصر عواد الخوالدة .
٩. فاطمة ناصر عواد الخوالدة .
١٠. حليلة ناصر عواد الخوالدة .
١١. فوزة ناصر عواد الخوالدة .

lawpedia.jo

١٢. فايزة ناصر عواد الخوالدة .
١٣. مريم ناصر عواد الخوالدة .
١٤. منى ناصر عواد الخوالدة .
١٥. فضية فارس املاوي الخوالدة .
١٦. فائق محمد عواد الخوالدة .
١٧. فايز محمد عواد الخوالدة .
١٨. عمر محمد عواد الخوالدة .
١٩. موفق محمد عواد الخوالدة .
٢٠. عادل محمد عواد الخوالدة .
٢١. عبد الله محمد عواد الخوالدة .
٢٢. زكريا محمد عواد الخوالدة .
٢٣. هدى محمد عواد الخوالدة .
٢٤. أروى محمد عواد الخوالدة .
٢٥. أمل محمد عواد الخوالدة .
٢٦. مهى محمد عواد الخوالدة .
٢٧. مي محمد عواد الخوالدة .
٢٨. فطوم ضيف الله صالح الخوالدة .
٢٩. فاطمة موسى عبد المحسن الإبراهيم .
٣٠. فتحية حمدان قبلان الخوالدة .
٣١. محمد عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٢. نور الدين عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٣. معاذ عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٤. اسمهان عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٥. منى عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٦. ريم عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٧. جهاد عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٨. حسين عبد ربه ضيف الله الخوالدة .
٣٩. نجاح عبد ربه ضيف الله الخوالدة .

٤٠. بلقيس عبد ربه ضيف الله الخوالدة.
٤١. حنان عبد ربه ضيف الله الخوالدة.
٤٢. صالح ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٣. علي ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٤. حميدة ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٥. صبيحة ضيف الله صالح موسى .
٤٦. نوفة ضيف الله صالح موسى .
٤٧. مشخص ضيف الله صالح الخوالدة.
٤٨. ناصر غصاب خميس العقيد.
٤٩. علي ناصر غصاب العقيد .
٥٠. مستورة ناصر غصاب العقيد .
٥١. عودة فرحان العواد الموسى .
٥٢. علي فرحان عواد الموسى .
٥٣. محمد عواد فرحان موسى .
٥٤. آيات عواد فرحان موسى .
٥٥. آية عواد فرحان موسى .
٥٦. رائدة عواد فرحان موسى .
٥٧. بيان عواد فرحان موسى .
٥٨. روان عواد فرحان موسى .
٥٩. علا عواد فرحان موسى .
٦٠. جميلة فرحان عواد الخوالدة.
٦١. تمام فرحان عواد إبراهيم الخوالدة.
٦٢. خضرة فرحان عواد الخوالدة.
٦٣. نورة فرحان عواد إبراهيم .
٦٤. فضا فرحان عواد الموسى .
٦٥. أمينة فرحان عواد الموسى .
٦٦. أحمد منصور عواد الخوالدة.
٦٧. نايف منصور عواد الخوالدة.

٦٨. عفاف محمد عوض السعيفان .
٦٩. خولة منصور عواد خوالدة .

الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١٣/١٩٥ لدى محكمة بداية حقوق المفرق بمواجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة للمطالبة بالتعويض عن العطل والضرر ونقصان قيمة قطعة الأرض رقم (١) حوض رقم (١٩) الديرة لوحة رقم (٤٢) من أراضي قرية حيان روبيض ونيان من أراضي المفرق مؤسسين دعواهم على ما يلي:

١. يملك المدعون حصصاً في قطعة الأرض رقم (١) حوض رقم (١٩) الديرة لوحة رقم (٤٢) قرية حيان روبيض ونيان من أراضي المفرق البالغ مساحتها ١٩٣ دونم و٢٨١٥م^٢ وتصلها كافة الخدمات وتحيط بها الأبنية.

٢- قامت المدعى عليها بزرع قطعة الأرض المذكورة ببرج ضغط عالٍ وتمديد خطوط الضغط العالي بقوة ١٣٢ كيلو فولت محمول على أبراج معدنية داخل قطعة الأرض موضوع الدعوى في بداية عام ٢٠١١ يربط ما بين محطة تحويل إسمنت الراجحي في محافظة المفرق وخط النقل القائم رحاب في محافظة المفرق دون موافقة المدعين مما سبب ضرراً بقطعة الأرض موضوع الدعوى ومنعت مالكيها من البناء عليه تحت أو قرب خط الضغط العالي كما نقص من قيمتها وفوت المنفعة المستقبلية على المدعين.

٣- إن برج الضغط العالي وخطوط الضغط العالي جعلت الأرض معدومة وغير صالحة للانتفاع بها من قبل المدعين سواء بالاستغلال أو البناء مما يحد من استعمالاتها وينقص من قيمتها ويفوت منفعتها .

٤- المدعى عليها ممتنعة عن دفع التعويض العادل عما ألحقته بالقطعة من ضرر وبدل نقصان قيمة وبدل فوات منفعة.

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى وأثناء السير بالإجراءات قدم وكيل المدعين الكتاب رقم ١٢٣٧/٢٣/١ تاريخ ٢٠١٤/٣/١١ الموجه من مدير تسجيل أراضي

المفرق إلى قاضي محكمة بداية المفرق يتضمن أن قطعة الأرض رقم (١) حوض رقم (١٩) لوحة رقم ٤٢ من أراضي قرية حيان روبيض/ المفرق فقد جرى عليها إفراز وأصبحت تحمل الأرقام من ٧٥-١٢١ من الحوض ذاته وذلك بموجب معاملة الإفراز رقم ٣٥٩ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ ثم قدم وكيل المدعين سندات تسجيل عائدة لقطع الأراضي المفترزة من القطعة الأصلية رقم ١٩ التي تحمل الأرقام ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من الحوض ذاته وهي القطع التي تمر بها خطوط كهرباء الضغط العالي وحصر وكيل المدعين مطالبته بالأسماء الواردة في سندات التسجيل المذكورة.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة الدرجة الأولى إلزام المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بتأدية مبلغ (٢٧٣٢٩) ديناراً و ٤٠٠ فلساً للمدعين يقسم المبلغ بينهم حسب حصصهم في سند التسجيل وحسب ما ورد في متن القرار وحسب ما ورد بتقرير الخبرة اللاحق مع تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ إقامة المنشآت في عام ٢٠١١ وحتى السداد التام.

لم ترتض المدعى عليها بهذا القرار وطعنت فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ وبموجب قرارها رقم (٢٠١٥/٤٠٥٩) قضت محكمة استئناف إربد برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن المرحلة الاستئنافية .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول الذي تنعى من خلاله المميزة على محكمة الاستئناف الخطأ بعدم رد الدعوى لعدم الخصومة بمقولة أن الوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية ولا تخوله حق إقامة الدعوى حيث لا يملك المميز ضدهم جميعهم حصصاً في سند التسجيل.

وفي ذلك نجد إن الوكالة الخاصة التي أقيمت هذه الدعوى بالاستناد إليها صدرت عن الموكلين بتاريخ ٢٠١١/١/٢ ولما كان الثابت من الكتاب رقم (٦٦٠/٥/٢/٧) تاريخ ٢٠١٤/١/١٤ الصادر عن الممينة (المدعى عليها) أن خطوط كهرباء الضغط العالي المارة خلال قطع الأراضي موضوع الدعوى أنشئ في عام (٢٠١١) فإن هذه الوكالة صالحة لإقامة الدعوى بالاستناد إليها .

وحيث إن وكيل المدعين تقدم أثناء نظر الدعوى من قبل محكمة أول درجة بكتاب صادر عن مدير تسجيل أراضي المفرق يتضمن أرقام القطع التي نتجت عن إفراز قطعة الأرض رقم (١) حوض (١٩) الديرة لوحة رقم (٤٢) من أراضي قرية حيان الروبييض وقدم الوكيل سندات تسجيل جديدة تتضمن أسماء المالكين لهذه القطع وحصر الدعوى بأسماء المالكين الواردة في هذه السندات .

وحيث إن القرار المميز اقتصر على الحكم للمدعين الواردة أسماؤهم في هذه السندات مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده .

وعن السبب الثاني الذي تنعى من خلاله الممينة على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم للمميز ضدهم بالمبلغ المحكوم به حيث إنها لم تتسبب بأي أضرار تجاههم وإنهم لا يستحقون أي تعويض .

وفي ذلك نجد إن الثابت من خلال تقرير الخبرة الفنية التي هي إحدى وسائل الإثبات على محمل المادة (٦/٢) من قانون البيئات رقم (٣٠) لسنة (١٩٥٢) أن قطع الأراضي موضوع الدعوى تضررت جراء مرور خطوط كهرباء الضغط العالي خلالها . وحيث إن الخبرة بينة صالحة لإثبات هذا النوع من الضرر الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده .

وعن السبب السادس الذي تنعى من خلاله الممينة على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل .

وفي ذلك نجد ابتداءً أن الوكالة التي أقيمت هذه الدعوى بالاستناد إليها تضمنت تفويض الوكيل المطالبة بالفائدة القانونية وأن الفائدة التي قضت بها محكمة الاستئناف جاءت وفقاً لأحكام المادة (٤٤/د) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤ لسنة ٢٠٠٢) وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٩٧) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٩ الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده .

وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس بكامل بنودها وفقراتها التي انصبت على الطعن في تقرير الخبرة التي أجرتها محكمة الاستئناف واستندت إليه في قضائها .

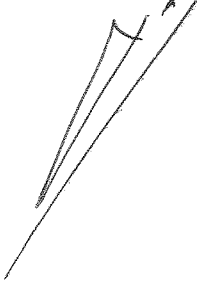
ولما كانت الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات على محمل المادة (٦/٢) من قانون البيئات رقم (٣٠ لسنة ١٩٥٢) وإنه لا رقابة لمحكمة التمييز على محكمة الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستندة إلى بيينة ثابتة في الدعوى ومستخلصة بطريقة موافقة للقانون .

وحيث إن محكمة الاستئناف وفي سبيل الوصول إلى حقيقة التعويض العادل قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي المعرفة والاختصاص وقدم الخبراء تقريراً بخيرتهم وصفوا من خلاله قطع الأراضي موضوع الدعوى وصفاً دقيقاً ووافياً من كافة الوجوه أرفقوا به مخططاً يبين مسار خطوط كهرباء الضغط العالي في هذه القطع والمساحات المتضررة في كل واحدة منها وماهية الضرر ثم قاموا بتقدير قيمة المتر المربع الواحد من المساحة المتضررة قبل وقوع الضرر وبتاريخ إقامة المنشآت ومن ثم تقدير قيمة المساحات ذاتها بعد وقوع الضرر وبالتاريخ ذاته وصولاً إلى نقصان القيمة اللاحق بها وجاء التقدير أعلى مما توصل إليه تقدير محكمة الدرجة الأولى فطبقت قاعدة ألا يضر الطاعن بطعنه وعليه فقد جاء الحكم في محله فتكون الخبرة متفقة وأحكام المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية حيث جاء تقرير الخبرة واضحاً وموفياً للغرض الذي أجريت الخبرة من أجله وبيينة صالحة لتأسيس حكم بالاستناد إليه الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب فنقرر ردها .

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠/٦/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو
نائب الرئيس

عضو
رئيس الديوان
دقيق / ف.أ.

lawpedia.jo